

والأية فدم مثل هذا الكلام الذي احتجوا به بطريقة الأراض
 والجواهر على حدوث الأجسام وأجبات الصانع كبر مقتدر
 قد كتب في غير هذا الموضوع وكل من أمعن نظره وتفهم حقيقة
 الأمر علم أن السلف كانوا اعترافاً من هؤلاء علماء البر والوليا
 وأقل تكلفاً وانهم فهموا من حقائق الأمور ما لم يفهمه هؤلاء
 الذين خالفوهم وقبلوا الحق وردوا الباطل **فصل**
 وأذ قد عرف ما قاله الناس من جميع الطوائف في مسئلة الأ
 فعلا الاختيارية القائمة بذات الله تعالى وضعف أدلته
 النفاة واعتراض أبي عبد الله الرضي وغيره بذلك وأنه
 اعتمد على حجة الكمال والنقصان وهي ضعيفة أيضاً كما تقدم
 وذكره هو وأبو الحسن الأملي ومن أتبعهما أدلة نفاة كذا
 وبطلانها أكملها ولم يستندوا على نفي ذلك إلا بما يقيم به
 إن كان صفة كمال كان عدمه قبل حدوثه نقصاً وإن كان
 نقصاً لزم اتصافه بالنقص وأنه منزه عن ذلك وهذا
 الحجج ضعيفة ولعلها أضعف مما ضعفوه فان لقائل
 إن يبطلها من وجوه كثيرة أحدها أن يقال القوا في فعال
 القائمة به الحادثة بمسئلة وقد ركب القوا في اتصال الترتبي
 المفعولات المنفصلة التي يحدثها بمسئلة وقد ركب في
 القائلين بعدم العالم أوردوا عليهم هذا السؤال وقالوا لعل

اصح

إن كان صفة كمال لزم عدم الكمال له الأزل وإن كان صفة
 نقص لزم اتصافه بالنقص فاجابوا بما ليس صفة نقص و
 لا كمال وهذا كما من صفة النفاة أنه لو كان قابلاً للقيام بالحادث
 به لكان القبول من لوازم ذاته ووجوده المقبول في الأزل
 محال فاجيبوه بأنه لا فرق بين حدوث ما يقدم به أو
 بغيره فاذ قيل لو كان قادراً على فعل الحوادث لكان ذلك من
 لوازم ذاته وذلك في الأزل محال فإذن جواباً عن هذا كان
 جواباً عن هذا

الوجه الثاني ان يقال كونه بحيث يتكلم ويفعل ما يشاء
 صفة كمال وهو متصفاً بذلك وأما الشيء العبد في قوله
 لا نقص ولا كمال الوجه الثالث أن يقال ما تعني